

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٧ يونيو ١٩٩١

مجرد رأي

الموقف الحالي

بواصل عبداللطيف الشريك رده قلنا

مما أدى الى تفاقم أزمة السيولة انه في اواخر العام الماضي اصدرت هيئة سوق المال قرارا بعدم جواز تصرف الشركة في اية اصول مملوكة لها وباسمها كما اصدرت للبورصة كذلك قرارا بمنع بيع الاسهم وهو مايعنى اعدام نشاطاتنا واند استمر هذا القرار حتى شهر واحد سبق مما استحال معه على الشركة توفير اية سيولة خاصة ان عمل الشركة الوحيد هو العمل في الاسهم .

والى جانب ذلك تسببت حرب الخليج في عودة الكثيرين الى مصر ومطالبتهم بمعونات عاجلة ادت الى تضخم المطالبات اليونانية في الوقت الذي استوردنا فيه مصانع دخلت مصر كنا تعاقدنا عليها قبل اصدار القانون ١٤٦ ويحتاج تركيبها وبدء انتاجها الى مبلغ كبير . وزاد من متاعبنا امتناع البنوك عن التعاون مع شركاتنا مما أدى الى اربكتنا عدد اشهر كان من نتيجتها المشكل فما هو الحل ؟ الحل هو مراجعة الموافقة ومنع الحظر السابق اصداره وكذلك الموافقة على السماح بفترة لانتقاط الانفاس

وبالنسبة للموقف الحالي فقد اضطرت الشركة من اجل سلامة وامن المودعين والمنطقة الى نقل مكن الصراف من المواقع المعتادة الى مواقع اخرى . وقامت الشركة بصرف كافة الكوبونات المتزمنة بها خلال عام ٩٠ الا ان الظروف التي استجدت خلال النصف الثاني من عام ٩٠ واولائل ٩١ وضعت الشركة في موقف سيولة صعب . وقد حاولت بمعاونة الأجهزة المعنية تجاوز هذه الازمة وفتحنا بتدبير سيولة قدرها ٢٠٠ مليون جنيه تم صرفها للمودعين وتم صرف الكوبونات ارقام واحد و ٢ و ٣ و ٤ والبالى جزء صعيد من سربور رقم ٥ ويتم الآن صرفها ونحن نقوم الآن في جميع مصانعنا بزيادة الانتاج لتحقيق اكبر سيولة من ناتج اعمالنا كما نقوم بكل جهدنا بالاعداد لطرح اكثر من ٢٠ الف وحدة سكنية خلال الاسابيع القليلة القادمة واتصالاتنا مع المستثمرين مستمرة لادخال بعضهم محل اصحاب الصكوك والحمد لله قل مبلغ الايداعات عن ٧٥٠ مليون جنيه المصرح بها مما يتيح فرصة لتلقى اموال جديدة من مودعين ويجرى دراسة كيفية القيام بالسداد خلال الفترة القادمة وبأسلوب علمي دقيق من خلال بيع الاسهم والاصول مع التلقى ان كل واحد واجب . هذا ما تلقينه من صاحب شركات الشريف اضمنه امام اصحاب المال لديه .

صلاح منتصر